DP

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1995/52
1 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥
١١ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، نيويورك
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الشؤون المالية وشؤون الإدارة والميزانية

## التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

### أولا - مقدمة

١ - وفقا للبند ٩-٥ من النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقديرات المنقحة لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات ميزانيته للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، بصيغتها الواردة في الوثيقة DP/1995/51. وفي أثناء النظر في هذه البنود، اجتمعت اللجنة الاستشارية بمدير البرنامج والمدير المعاون للبرنامج وغيرهما من كبار مسؤولي البرنامج الإنمائي، الذين قدموا لها معلومات إضافية.

٢ - تعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي تحسين وثيقة الميزانية من خلال عرض مختلف الأبواب بصورة متكاملة فيتم بذلك تفادي الاكثار من التكرار في أجزاء مختلفة من الوثيقة، وهو ما تسبب، في حالات عديدة، في غموض الوثيقة وصعوبة قراءتها وفهمها. وعلى سبيل المثال، فكثيرا ما تكرر في فقرات مقدمة الأبواب الرئيسية للميزانية نفس المعلومات التي كانت قد وردت في اللمحة العامة، كما أن المبالغ الواردة في النص تختلف عن تلك المدرجة في المرفقات. وبالإضافة الى ذلك، توصي اللجنة بأن تتضمن

080995 080995 95-26844

وثيقة الميزانية مشروع مقرر لرصد الاعتمادات يجمل بوضوح كافة مقترحات مدير البرنامج، بما في ذلك إنشاء الوظائف الجديدة، وإلغاء الوظائف، وإعادة تصنيف الوظائف.

٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٣٢-٣٥ من الوثيقة DP/1995/51 أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم التزاما تاما بتحسين عرض الميزانية بغية تقديم مقترح شامل يتسم بالشفافية. وهي تلاحظ أنه سيتم إدخال تغييرات في سياق مواءمة عرض الميزانية مع ميزانيتي صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ومقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٠/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتبادلت اللجنة الآراء بخصوص هذه المسألة مع ممثلي مدير البرنامج. وهي توصي بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج والصناديق الأخرى للأمم المتحدة بجمع معلومات تظهر مدى اشتمال عرض الميزانية في إدارة كل منها على سمات مشتركة معينة. وتتمثل الخطوة التالية عندئذ في تحديد الميادين غير المشتركة، وتفسير أسباب ذلك، وتوضيح ما ينبغي اتخاذه من خطوات أخرى لتحقيق مزيد من المواءمة، بما في ذلك اقتراح إجراءات تتخذها الدول الأعضاء.

٤ - وبالاشارة الى نمو الموارد الاجمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٧٢ أنه من المقدر أن تنمو موارد البرنامج الاجمالية، بما في ذلك موارد الصناديق الاستئمانية بنحو ١٠ في المائة في السنة. وترى اللجنة، في ضوء حالة الموارد العامة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أن هذا النمو المقدر للموارد لن يمكن تحقيقه. وقدم الى اللجنة بناء على طلبها بيان بالإيرادات المقدرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبوبة بحسب مصادر الأموال لفترتي السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر مرفق هذا التقرير). وتلاحظ اللجنة أن التبرعات تقدر بمبلغ ٨٩٦ ١ مليون دولار للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ و ٢٠٣٤ مليون دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وهو ما يظهر زيادة بنسبة ٧,٣ في المائة تقريبا. وتلاحظ اللجنة أن موارد البرنامج الإنمائي العامة ما زالت تنمو بسرعة متواضعة وأن الموارد غير الأساسية قد بدأت تقارب مستوى الموارد الأساسية؛ ويتسبب عدم تحقيق نمو هام للموارد الأساسية في الحد من المرونة المتاحة للبرنامج الإنمائي في سعيه الى تحقيق أهداف البرنامج كما حددها له المجلس التنفيذي.

٥ - تشير اللجنة الاستشارية الى الفقرة ٣ من مقرر مجلس الإدارة ٣٥/٩٣ التي طلب فيها المجلس الى مدير البرنامج، تمشيا مع توصية تقدمت بها اللجنة، أن يدرج في الجزء التمهيدي من الوثيقة بيانا موجزا للإيرادات الحالية والمسقطة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك للنفقات المقدرة، بغية وضع مقترحات الميزانية التي يقدمها مدير البرنامج في سياق أفضل. وكما ذكر سابقا (DP/1993/46، الفقرة ٦)، فإن اللجنة لم تقصد أن تحل المعلومات التي تدرج في وثيقة الميزانية مكان الاستعراض الشامل الذي يجريه مدير البرنامج للحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يقدم عادة في وثيقة منفصلة الى المجلس

التنفيذي في دورته العادية الثالثة في شهر أيلول/سبتمبر. وتكرر اللجنة طلبها بأن يتضمن عرض الميزانية المقبلة بيان الايرادات الموجز.

٦ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٩-١٣ و ٧٤-٧٦ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوجد حاليا في غمرة عملية إصلاح شامل بغية تنفيذ مبادرات التغيير التي اقترحها مدير البرنامج في الوثيقة DP/1994/39، بالصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في مقرره ١٤/٩٤. وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للإدارة ودعم البرامج، أعلمت اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل اتباع سياسة تخصيص القدر الأقصى من الموارد للبرامج، ولذلك، فإن مدير البرنامج سيستمر، فيما يتعلق بميزانية فترة السنتين، في اتباع سياسة الحد من النفقات.

## ثانيا - تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

٧ - كما يظهر في الجدول الأول لوثيقة الميزانية، يبلغ اجمالي التقديرات الكلية المنقحة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل ٧٠٠ ٣٩٢ ٥٧٤ دولار ويبلغ صافيها ٧٠٠ ٦٩٢ ٥٣٧ دولار، وهو ما يظهر هبوطا قدره ١٠٠ ٣٦٣ ٢ دولار أي بنسبة ٠,٤ في المائة بالمقارنة مع التقديرات المعتمدة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ التي بلغ اجماليها ٨٠٠ ٧٥٥ ٥٧٦ دولار وبلغ صافيها ٨٠٠ ٠٥٥ ٥٤٠ دولار. ويبلغ اجمالي تقديرات الميزانية المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ للأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، ٣٠٠ ٠٣١ ٤٧٢ دولار وبلغ صافيها ٣٠٠ ٣٣١ ٤٣٥ دولار. وكما ذكر في الفقرة ٤ من وثيقة الميزانية، فإن التقديرات المنقحة المقترحة البالغة ٣٠٠ ٠٣١ ٤٧٢ دولار تقل بنحو ١٤,١ مليون دولار عن تقديرات ١٩٩٤-١٩٩٥ (٣٠٠ ١٤٧ ٤٨٦ دولار) التي وافق عليها المجلس التنفيذي في المقرر ٣٥/٩٣ (انظر أيضا الجدول الرابع - ١).

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٨ أن تقديرات ميزانية فترة السنتين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقدم، وفقا لمقرري المجلس التنفيذي ٢٩/٤٩ و ٣٢/٤٩ المؤرخين ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، منفصلة عن التقديرات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر DP/1995/60). وتلاحظ اللجنة بالتالي أن المبالغ التي تظهر في الجدول الأول لا تشمل مبلغ ٢٠٠ ١٢٦ ٣١ دولار الذي خصصه المجلس التنفيذي في المقرر ٢٩/٤٩ لمكتب خدمات المشاريع من الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من الاعتماد الكلي البالغ إجماليه ٠٠٠ ٨٨٢ ٦٠٧ دولار وصافيه ٠٠٠ ١٨٢ ٥٧١ دولار للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وأعلمت اللجنة، بناء على طلبها، بأن تسويات التضخم في التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تشمل تغييرات في معدلات التضخم في نيويورك من ٣ في المائة الى ٢,٦ في المائة، وفي جنيف من ٤ في المائة الى ١,٦ في المائة وفي المكاتب الميدانية من ٩,١ في المائة الى ٨,٢ في المائة.

٩ - وتطلب اللجنة الاستشارية أن يتم في المستقبل تقديم تفسير أوضح بكثير للتغييرات التنظيمية التي تؤثر في عرض الميزانية. وفي هذا الصدد، تبادلت اللجنة الآراء مع ممثلي مدير البرنامج بشأن بعض عمليات إعادة التنظيم والتسويات المشار إليها في الفقرة ٣٩ والتي تتضمن الفقرات ٤٠-٤٩ من وثيقة الميزانية مزيدا من التوضيح لها. وتلاحظ اللجنة أن التغييرات قد نفذت "في حدود الموارد المتاحة في الميزانية" للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. بيد أن اللجنة تأسف لكون معلومات مثل تلك الواردة في الجدول الرابع - ٢ لم يتم تبريرها بالاحتياجات من المهام والخدمات، وهو ما كان ينبغي أن يحدث. وبخصوص إنشاء مكتب الدراسات الإنمائية، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على النحو المبين في الفقرة ٤٤، تتساءل اللجنة لماذا لم يكن ممكنا جعل مهام المكتب جزءا من مسؤوليات مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي. وتلاحظ اللجنة أن المكتب لا يضم سوى وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة وأنه يخضع لإشراف مدير البرنامج مباشرة.

١٠ - وعلى النحو المبين في الفقرة ٤٦، بدأ مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة عمله في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وتشمل مهام المكتب برنامج المعونة الإنسانية. وأبلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأن مدير البرنامج أنشأ مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة استجابة لطلب من الأمين العام بمساعدته، بصفة شخصية، على "ضمان اتساق السياسة العامة وتحسين التنسيق داخل الأمم المتحدة ذاتها". وتلاحظ اللجنة أن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمم المتحدة، على النحو المذكور في الفقرة ٧ ألف - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧[1]، تتحمل أيضا، في جملة أمور، مسؤولية رئيسية تتمثل في "مساعدة الأمين العام في ممارسة مسؤولياته عن التنسيق على نطاق المنظومة، ومساعدته، الى جانب الكيانات التنظيمية الأخرى، في ضمان تماسك السياسات وتنسيقها وإدارتها بكفاءة".

١١ - في هذا الخصوص، تطلب اللجنة الاستشارية الى الأمين العام أن يوضح مهام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في أثناء قيام الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، بالنظر في استعراض السياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، على النحو المطلوب في الفقرة ٥٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وينبغي أن يتضمن هذا التوضيح إشارة محددة لولاية مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، ولمركز موظفيه (انظر الفقرة ٣٨ أدناه) ومسؤولياتهم إزاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة.

متطوعو الأمم المتحدة

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات المنقحة لمتطوعي الأمم المتحدة التي تدرج في ميزانية فترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت بند أنشطة دعم وإعداد البرامج، قد ارتفعت من

مبلغ ٠٠٠ ٢٤١ ٣١ دولار الموافق عليه للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الى تقدير منقح يبلغ ٩٠٠ ٦١٩ ٣٣ دولار للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، أي بزيادة قدرها ٩٠٠ ٣٧٨ ٢ دولار، أو بنسبة ٧,٦ في المائة.

١٣ - وكما ذكر في الفقرة ٥٢، يقترح مدير البرنامج زيادة ملاك الموظفين التكميلي لمتطوعي الأمم المتحدة بوظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة فيصبح بذلك إجمالي الوظائف التكميلية ٨ وظائف من الفئة الفنية و ٢١ وظيفة من فئة الخدمات العامة. إن هؤلاء الموظفين التكميليين يضافون الى ملاك الموظفين الأساسي لمتطوعي الأمم المتحدة (٢٥ من الفئة الفنية و ٣٨ من فئة الخدمات العامة). وتستند الزيادة المقترحة في ملاك الموظفين التكميلي لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ الى صيغة التوظيف التي اعتمدها مجلس الإدارة في مقرره ٤٦/٨٨ والتي تخول إنشاء وحدة توظيف لكل ٧٠ متطوعا زيادة على أساس قدره ٠٠٠ ١ متطوع في الميدان عند نهاية السنة السابقة. ووفقا للصيغة المعتمدة، تتكون وحدة ملاك الموظفين إما من وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة أو من ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥٢ أنه، في تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كان يوجد ٨٥٤ ١ متطوعا في الميدان ممن تنطبق عليهم صيغة التوظيف، مقابل ٧٩٥ ١ متطوعا في تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأبلغت اللجنة بأن أخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة يشتركون في أنشطة حفظ السلم وأنشطة المعونة الإنسانية (٢٨٢ متطوعا من مجموع ١٢٧ ٢ متطوعا في تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). وكما ذكر سابقا (انظر DP/1994/36، الفقرة ٧)، ترحب اللجنة بهذا التطور. لكن الوقت حان لكي يستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصيغة المستخدمة لإضافة موظفين تكميليين في مقر متطوعي الأمم المتحدة على أساس الزيادة في عدد المتطوعين في الميدان. وتعتقد اللجنة أن مكننة المكاتب ينبغي أن تسمح بتحقيق وفورات حجم في الدوائر الإدارية المركزية لمتطوعي الأمم المتحدة وأن التكاليف المتصلة بذلك ينبغي ألا تزداد على نحو متناسب مع الزيادات في عدد المتطوعين في الميدان. وفضلا عن ذلك، تعتقد اللجنة أنه ينبغي استعراض الحاجة لوحدات إدارية منفصلة لمتطوعي الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلم بغية التأكد مما إذا كان ممكنا إنجاز هذا العمل في إطار الإدارة القائمة لشؤون موظفي عمليات حفظ السلم.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦٣ أن المجلس التنفيذي أجمل في مقرره ١٨/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ خطوات محددة يجب أن يتخذها مدير البرنامج لمواجهة الحالة المالية والإدارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مثل خفض النفقات الإدارية الى مستوى يكون أكثر اتساقا مع الموارد المتاحة لمشاريع الصندوق. وكما ذكر في الفقرة ١٨٨، يشمل هذا التخفيض تجميد وظيفتين من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في عام ١٩٩٥ ووظيفتين أخريين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة

في عام ١٩٩٦. وتلاحظ اللجنة أيضا أن موظفا واحدا من شعبة الشؤون المالية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد نقل الى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للمساعدة في رصد صناديق المشاريع، وذلك وفقا لأحكام الفقرة ١١ من المقرر ١٨/٩٥. وتعتقد اللجنة، على نحو ما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات (DP/1995/CRP/6، الفقرة ٥)، أن الموظف المنقول من شعبة الشؤون المالية الى صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة سيكون قادرا على رصد موارد ميزانية الصندوق والإشراف عليها بفعالية. وتوصي اللجنة بأن يبقي مجلس مراجعي الحسابات الحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قيد الاستعراض. وستعود اللجنة الى هذه المسألة في سياق نظرها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

## ثالثا - تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

١٦ - على نحو ما يظهر في الجدول الأول الوارد في وثيقة الميزانية، يبلغ إجمالي تقديرات فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككل ١٠٠ ٨٠٧ ٥٧٦ دولار، ويبلغ صافيها ١٠٠ ٨٠٧ ٥٣٨ دولار، مما يظهر زيادة يبلغ إجماليها ٤٠٠ ٤١٤ ٢ دولار وصافيها ٤٠٠ ١١٤ ١ دولار على التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ البالغ إجماليها ٧٠٠ ٣٩٢ ٥٧٤ دولار وصافيها ٧٠٠ ٦٩٢ ٥٣٧ دولار. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٦٧ والجدول السادس - ٢ أن مقترح مدير البرنامج يظهر خفضا في الحجم قدره ٠٠٠ ٩٧٤ ٥٢ دولار تقابله زيادة كلية في التكاليف قدرها ٤٠٠ ٣٨٨ ٥٥ دولار يفسر مبلغ ٩٠٠ ٩٩٩ ٥٠ دولار منها بأنه متصل بإسقاطات التضخم (انظر الجدول السادس - ٢). وتبلغ تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ للأنشطة الأساسية، بما فيها دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لكن دون احتساب تقديرات الميزانية لمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة (١٠٠ ٤٤٧ ٢ دولار) ٢٠٠ ٥١٠ ٤٧٠ دولار بالمقارنة مع التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ البالغة ٣٠٠ ٠٣١ ٤٧٢ دولار (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن افتراضات معدلات التضخم للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ كانت ٢,٦ في المائة في نيويورك و ١,٦ في المائة في جنيف و ٦,٦ في المائة في الميدان.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢٢ و ١٦٤ أن مدير البرنامج يقدر أن نسبة ٢٩ في المائة من حجم عمل المكاتب القطرية تتصل بدعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وتشير اللجنة إلى أن نسبة ٢٩ في المائة المتخذة أساسا للحساب تتصل حصرا، على النحو المذكور في الجدول السادس - ٣ في تقرير مدير البرنامج عن الميزانية DP/1993/45 بدراسة استقصائية لمدة شهرين من العمل المنجز لأنشطة ممولة من غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من المكاتب. وتعتقد اللجنة أن الأساس للحساب لا يمكن أن يكون صالحا الآن إذ أن الحالة فيما يتعلق بحجم العمل في المكاتب الميدانية قد تغيرت عما كانت عليه في وقت جمع البيانات في عام ١٩٩٢، وينبغي بالتالي استعراض وصقل منهجية إجراء الدراسة الاستقصائية. وتشير اللجنة إلى أن مسألة بند الاعتماد المنفصل لـ "دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة" تتعلق أساسا على النحو المذكور في الفقرة ٢٥ من تقريرها DP/1992/39، بطريقة عرض الميزانية إذ أن

التكلفة الكاملة للخدمات التي تقدمها شبكة المكاتب الميدانية لأنشطة ممولة من أطراف أخرى غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقيد بالكامل على ميزانية فترة السنتين للبرنامج الإنمائي، وذلك نظرا للدور المركزي الذي يؤديه البرنامج الإنمائي. وتوصي اللجنة بأن يجرى استعراض هذه المسألة في سياق مواءمة عرض الميزانية مع ميزانيات الصناديق والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة (أي منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان).

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦ والجداول من السادس - ٣ إلى السادس - ٦ أن مدير البرنامج يقترح بالنسبة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلغاء ٣٦٤ وظيفة أساسية (٢٠ من الفئة الفنية و ٣٠ من فئة الخدمات العامة في المقر و ٨٥ وظيفة فنية دولية و ٢٢٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة في المكاتب الميدانية) وإنشاء ٢٠ وظيفة من الفئة الفنية الوطنية. وتُقترح بالتالي تخفيضات في الوظائف الأساسية من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ على النحو التالي: في المقر تخفض وظائف الفئة الفنية من ٢٠٢ إلى ١٨٢ ووظائف فئة الخدمات العامة من ٢٨٠ إلى ٢٥٠؛ وفي المكاتب الميدانية، تخفض الوظائف الفنية الدولية من ٤٢٩ إلى ٣٤٤، ووظائف فئة الخدمات العامة من ٦٦٨ ٢ إلى ٤٣٩ ٢، ويرتفع عدد وظائف الفئة الفنية الوطنية من ٤٢٥ إلى ٤٤٥.

١٩ - وعلى النحو المذكور في الجدول السادس - ٣ والمبين في الفقرات من ٨٥ إلى ١١٦، تترتب على التغييرات في ملاك موظفي الأنشطة الأساسية في المقر تخفيضات في عدد الموظفين بمكتب الموارد والشؤون الخارجية (٢ من الفئة الفنية و٣ من فئة الخدمات العامة)، وفي مكتب السياسات ودعم البرامج (٥ من الفئة الفنية و٣ من فئة الخدمات العامة)، وفي مكتب الشؤون المالية والإدارية (٤ من الفئة الفنية و٩ من فئة الخدمات العامة)، وشعبة شؤون الموظفين (٢ من الفئة الفنية و٧ من فئة الخدمات العامة) وشعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة (وظيفة واحدة من الفئة الفنية) والمكاتب الإقليمية (١٣ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة)؛ وزيادة عدد موظفي المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (٣ وظائف من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة). وفضلا عن ذلك يقترح مدير البرنامج، على النحو المذكور في الفقرة ٨٦، "أن يحتفظ بقدر من الموارد الوظيفية (٥ وظائف من الفئة الفنية) يتولى تخصيصها فيما بعد، بالصلة مع التغيير في الهيكل التنظيمي الذي يتوقع أن يجري استحداثه خلال فترة السنتين". ويتضمن الجدول السادس - ٤ موجزا للتأثير النسبي للتخفيضات منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩١.

٢٠ - لا توافق اللجنة الاستشارية على مقترح مدير البرنامج في الفقرة ٨٦ بأن يبقي "احتياطيا" من الموارد من الموظفين لأغراض التخصيص فيما بعد في أثناء فترة السنتين. وترى اللجنة أنه إذا تقرر، بعد تحليل المهام بعناية، أن هناك حاجة للوظائف الفنية الخمس، سيتعين عندئذ على مدير البرنامج أن يدرج تلك الوظائف في الميزانية وأن يخصصها وفقا للأولويات التنظيمية.

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٢٩ و ١١٣-١١٦ أن مدير البرنامج يقترح أن تشكل تقديرات الميزانية لرابطة الدول المستقلة ودول البلطيق جزءا لا يتجزأ من إجمالي تقديرات الميزانية، على نحو يتسق مع عرض تقديرات الميزانية للمناطق الإقليمية عموما، وللمكاتب القطرية بوجه خاص. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أنه، دون المساس برتبة وظيفة المدير لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، التي يقترح مدير البرنامج في الفقرة ١١٦ أن تكون برتبة مد - ٢، وهو ما تؤيده اللجنة، ينبغي أن يستعاض عن تسمية هذه الوحدة التنظيمية (أي "مديرية") بالتسمية المستخدمة للوحدات التنظيمية الإقليمية الأخرى (أي "مكتب").

٢٢ - وفيما يتعلق بتخصيص ٢٠ وظيفة فنية وطنية إضافية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مدير البرنامج يقترح إنشاء ٩ وظائف في افريقيا، ووظيفتين في آسيا والمحيط الهادئ و ١١ وظيفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإلغاء وظيفتين في الدول العربية. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على هذا المقترح. بيد أنه ليس من الواضح في نظر اللجنة هل أن الإنشاء المقترح للوظائف الفنية الوطنية كان في الواقع إعادة تصنيف لوظائف فئة الخدمات العامة المقترح إلغاؤها في المكاتب ذاتها. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة، في الفرع رابعا - باء من القرار ٢٢٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وافقت على المعايير المنقحة لاستخدام الموظفين الفنيين المعينين على المستوى الوطني، المجملة في المرفق السادس لتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ١٩٩٤[٢]. وتعتقد اللجنة أن تعيين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموظفين فنيين وطنيين سيتم في إطار التقيد الصارم بالمعايير المنقحة على نطاق المنظومة التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية لتعيين الموظفين الفنيين الوطنيين بصيغتها التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٨٧ - ١١٦ و ١٧٢ أن مدير البرنامج يقترح إعادة تصنيف ١٣ وظيفة أساسية (١٠ وظائف في المقر في نيويورك و ٣ وظائف في المكاتب الميدانية) و ٤ وظائف غير أساسية، (٣ في مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات ووظيفة واحدة في مكتب متطوعي الأمم المتحدة)، على النحو التالي:

المقر

مكتب الموارد والشؤون الخارجية

رئيس، فرع الانتقاء الإعلامي (ف - ٤ إلى ف - ٥)

رئيس، فرع الاتصالات والاتصال (ف - ٤ إلى ف - ٥)

موظف تنفيذي (ف - ٣ إلى ف - ٤)

مكتب الشؤون المالية والإدارية

موظف تنفيذي (ف - ٣ إلى ف - ٤)

شعبة المالية

رئيس، مراقبة أموال البرامج (ف - ٥ إلى مد - ١)

شعبة الخدمات الإدارية والمعلومات

محاسب لشؤون السفر (ف - ٣ إلى ف - ٤)

المكتب الإقليمي لافريقيا

نائب مدير (مد - ١ إلى مد - ٢)

المديرية الإقليمية لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

رئيس شعبة (ف - ٥ إلى مد - ١)

نائب رئيس (ف - ٤ إلى ف - ٥)

موظف لإدارة البرامج (ف - ٣ إلى ف - ٤)

المكاتب الميدانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سان تومي

موظف للشؤون الإدارية (ف - ٢ إلى ف - ٣)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منغوليا

موظف للشؤون الإدارية (ف -٢ إلى ف - ٣)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هايتي

نائب الممثل المقيم (ف - ٤ إلى ف - ٥)

أنشطة دعم وإعداد البرامج
مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات
مدير (مد -١ إلى مد - ٢)

نائب مدير (ف - ٥ إلى مد - ١)

رئيس، دائرة الإدارة والمالية وتكنولوجيا المعلومات (ف - ٤ إلى ف - ٥)

متطوعو الأمم المتحدة
موظف أقدم (ف - ٤ إلى ف - ٥)

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٨١ و ٨٢ أن مقترحات مدير البرنامج، فيما يتعلق بالتخفيضات في عدد الموظفين وإعادة تصنيف الوظائف المقترحة، قد وضعت على أساس أهداف التخفيض المالي بالصيغة التي حددها مدير البرنامج للوحدات التنظيمية على مستوى المكتب/الشعبة. وقد استفسرت اللجنة عما إذا أجريت أي تحاليل للمهام وعن المعايير التي وضعت لتحديد الأولويات للتخفيضات. ولم تتلق اللجنة أي تفسيرات مرضية بشأن هذه المسائل ولا بشأن الكيفية التي تتصل بها عملية الميزنة بالأهداف التنظيمية الوارد سردها في الفقرة ٧٥. إن اللجنة لا تعترض على التخفيضات التي يقترحها مدير البرنامج والاستراتيجية التي يتبعها لتبسيط وترشيد الهيكل الأساسي الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ لكنها تطلب تقديم مزيد من التوضيح إلى المجلس التنفيذي يتضمن بيانات عن تعيين الموظفين للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٢٥ - وفيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف المقترحة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنها تشمل إعادة رفع رتبة المنصب الثاني لنائب مدير في المكتب الإقليمي لافريقيا إلى مد - ٢. وفي ضوء المعلومات الواردة في الفقرة ١٠٦ من وثيقة الميزانية والتفسيرات المقدمة إلى اللجنة، توافق اللجنة على هذا المقترح. وبخصوص إعادة تصنيف الوظائف الأخرى، على نحو ما ورد سرده في الفقرة ٢٣ أعلاه، طلبت اللجنة توضيح هل أن شعبة شؤون الموظفين التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قامت بالفعل بتصنيف الوظائف، ولم تحصل اللجنة بعد على هذا التوضيح. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أعقاب اعتماد مقرر مجلس الإدارة ٣٧/٩٢، الفقرة ١٧، وعلى نحو ما طلبه المجلس في الفقرة ٣١ من مقرره ٣٥/٩٣، يقوم حاليا بإعداد تقرير عن إعادة تصنيف الوظائف سيصدر بوصفه إضافة لوثيقة الميزانية (DP/1995/51). وليس بإمكان اللجنة، في هذه الظروف، اتخاذ موقف بخصوص المقترحات الأخرى المتعلقة بإعادة تصنيف وظائف أساسية. وفيما يتعلق بالوظائف غير الأساسية، فإن الفقرات ٤٣ - ٤٥ أدناه تتضمن مزيدا من المناقشة للمقترحات المتعلقة بها.

المراكز الاقليمية للخدمة

٢٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩٩ أنه يجب النظر في مقترحات الميزانية المتعلقة بشعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة بالاقتران مع النظر في المقترح المقدم من مدير البرنامج والمتصل بتطبيق مفهوم الخدمة الإقليمية. وكما هو مبين في الجدول ٣ في المرفق الثاني لوثيقة الميزانية، تبلغ تقديرات الميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لشعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة ٠٠٠ ٩٥٥ ٢ دولار. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن التغيير في ملاك الموظفين المذكور في الفقرة ١٩ أعلاه يتصل بتغيير في مصدر التمويل لوظيفة من الفئة الفنية نقلت من الميزانية الأساسية الى الموارد الخارجة عن الميزانية. وكما هو مذكور في الفقرة ١٠٠ والفقرات من ١٢١ الى ١٢٦ من الوثيقة DP/1995/51، تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من توسيع تغطيته لمراجعة الحسابات عن طريق التعاقد على خدمات مراجعة الحسابات مع شركتي مراجعة حسابات دوليتين رئيسيتين. ويغطي العقد مع إحدى هاتين الشركتين، برايس ووترهاوس (Price Water house)، كوالالمبور، فحص الحسابات مرتين وإجراء مراجعة للحسابات مرة واحدة في السنة لكل مكتب من المكاتب الـ ٢٤ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتكلفة اجماليها ٠٠٠ ٤٣٠ دولار في السنة، أو ٩٠٠ ١٧ دولار لكل مكتب؛ أما العقد الثاني مع شركة كوبرز أند لايبراند (Coopers and Lybrand)، زمبابوي، فيغطي فحص الحسابات أربع مرات وإجراء مراجعة للحسابات مرة واحدة في السنة لكل من المكاتب القطرية الـ ٤٤ في منطقة افريقيا بتكلفة إجماليها ٠٠٠ ٢٠٠ ١ دولار، أو ٣٠٠ ٢٧ دولار لكل مكتب. وعليه، تبلغ تكلفة اقتراح مدير البرنامج للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لتغطية منطقة افريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ ٣,٢ مليون دولار. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٢٦ أنه سيتم دفع ٢,٨ مليون دولار من موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٠٠٠ ٤٠٠ دولار من موارد خارجة عن الميزانية.

٢٧ - وفيما يتعلق بتغطية مراجعة الحسابات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تذكّر اللجنة (DP/1994/36، الفقرة ٩) بأن شركة برايس ووترهاوس بكوالالمبور، ماليزيا، منحت عقدا لمدة سنة واحدة في آب/أغسطس ١٩٩٣، قيمته ٠٠٠ ٣٠٠ دولار، لكي تقوم، على أساس فصلي، بخدمات فحص الحسابات والمراجعة الداخلية للحسابات في كل من المكاتب الميدانية الـ ٢٤ التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار تقدمت به، بأنه تبين أن عملية مراجعة الحسابات كلفت أكثر مما كان متوقعا أصلا، وأنه في ضوء سنة من التجربة مع المتعاقد، كان العدد المقترح من عمليات مراجعة الحسابات كافيا لضمان مساءلة مالية وإدارية فعالة في هذه المنطقة.

٢٨ - وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود الهادفة الى تعزيز المساءلة المالية والإدارية. إلا أنها تلاحظ أن مقترح الميزانية الكلي لمهام المراجعة الداخلية للحسابات المذكورة في الفقرة ٢٦ أعلاه يبلغ ٠٠٠ ١٥٥ ٦ دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد طلبت اللجنة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام برصد التطورات المشار اليها في الفقرات السابقة، عن كثب، لضمان حصول المنظمة في جميع الأوقات على أفضل توظيف للمال لقاء خدمات مراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية.

٢٩ - وفي الفقرات ١٢٧-١٣٠، يستعرض مدير البرنامج المسائل المتعلقة بتحقيق اللامركزية في ضوء سياق التخطيط الاستراتيجي الذي وضعه والمعروض في الفقرة ٧٦. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ١٢٨ و ١٢٩ أنه، نتيجة لتزايد تحقيق اللامركزية، ولا سيما منذ أوائل ١٩٩٣، بات الممثلون المقيمون يضطلعون الآن بسلطة كبيرة في مجال المسؤوليات المالية والادارية وتلك المتعلقة بالموظفين.

٣٠ - وسعت اللجنة الاستشارية الى الحصول على توضيح بشأن مستوى السلطة المفوضة للموافقة على المشاريع. وقد أبلغت اللجنة بأنه يمكن للممثلين المقيمين أن يوافقوا، بالنيابة عن مدير البرنامج، على مشاريع جديدة تصل تكلفتها الى ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار، باستثناء مشاريع الدعم السوقي للبرامج؛ وفيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين، فللممثلين المقيمين تفويض كامل للسلطة على كل المسائل المتعلقة بموظفي الدعم الوطنيين والموظفين الفنيين المعينين على الصعيد الوطني والموظفين المتعاقدين التابعين لخدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية؛ أما فيما يختص بعقود الشراء، فللممثلين المقيمين سلطة الموافقة على عقود متصلة بالسلع والخدمات تصل قيمتها الى ٠٠٠ ١٠٠ دولار، بعد التشاور مع لجنة العقود المحلية.

٣١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٦ (ب) في المرفق الثاني من وثيقة الميزانية أن مدير البرنامج يقترح، لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، ميزانية قدرها ٠٠٠ ١١٨ ٢١ دولار لنظم إدارة المعلومات والمعالجة الالكترونية للبيانات. وكما هو مذكور في الجدول ٦ (ب)، لا يعكس هذا المبلغ مجموع التكلفة التي يتحملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال نظم إدارة المعلومات والمعالجة الالكترونية للبيانات. وقد استفسرت اللجنة عن المبلغ الكلي، إلا أنه لم يجر توفيره لأنه لم يكن متاحا بعد في ميزانيات مستقلة.

٣٢ - وكما ذكر في الفقرات ١٣١-١٣٧، فإن النظم الالكترونية للمعلومات التي تتسم بالفعالية والكفاية أساسية لنجاح تنفيذ سياسات مدير البرنامج بشأن تحقيق اللامركزية. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٣٣ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بتطوير جميع النظم في سياق مشروع الإدارة المتكاملة للبرامج ونظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٣٣ - وكما ذكر في الفقرة ١٣٦، يقدر مجموع تكلفة تنفيذ هذين المشروعين بـ ١٣ مليون دولار في الفترة الممتدة من ١٩٩٥ الى ١٩٩٨. وبغية تنفيذ المشروع أبكر مما هو متوقع، يقترح مدير البرنامج حمل مبلغ مليوني دولار على ميزانية "احتياطي التدابير الانتقالية". وقد طلبت اللجنة الاستشارية وتلقت الجدول الزمني التالي لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للبرامج ونظام المعلومات الإدارية المتكامل. وأبلغت اللجنة أيضا بأن من المقدر إنفاق ٥,٥ مليون دولار، كجزء من التقدير البالغ ١٣ مليون دولار للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨، على هذين المشروعين خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧؛ وعلاوة على ذلك، أدرج مبلغ ٣,٥ ملايين دولار، من أصل الـ ٥,٥ مليون دولار، في بند الميزانية المخصص لتطوير النظم في الميزانية الأساسية لفترة السنتين، ويُطلب حاليا مبلغ مليوني من الدولارات في "الميزانية الانتقالية". وتعتقد اللجنة أنه ينبغي لتكاليف وخطط تطوير النظم أن تدرج بالكامل في ميزانية الفترة المعنية المشمولة في ميزانية فترة السنتين وأن تعتبر جزءا من تكاليف شعبة الخدمات الإدارية والمعلومات في الميزانية الأساسية للمقر.

## مشروع الجدول الزمني لمشروع الإدارة المتكاملة للبرامج

| المرحلة | مجال التطبيق | تاريخ الانتهاء | التكلفة المتوقعة (ملايين دولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|---|---|
| ١ | إدارة مشاريع المكاتب القطرية<br>الإدارة اللامركزية للبرامج<br>إدارة الوثائق<br>نظام المنسق المقيم<br>الإدارة المالية للبرامج | ١٩٩٥ - ١٩٩٦ | ٣,٠ |
| ٢ | إدخال تنقيحات وتعزيزات على المرحلة ١<br>نظام المعلومات التنفيذية<br>الإدارة المالية للمكاتب القطرية | ١٩٩٦ - ١٩٩٨ | ٢,٠ |
| ٣ | تعبئة الموارد<br>التقييم والمعلومات المرتجعة<br>البحث المتعلق بالمنتجات<br>الإدارة والموارد البشرية في المكاتب القطرية | ١٩٩٧ - ١٩٩٨ | ٢,٠ |

## مشروع الجدول الزمني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - نظام المعلومات الإدارية المتكامل

| ترتيب البدء بالتنفيذ | مجالات التطبيق | تاريخ التنفيذ | التكلفة المقدرة (ملايين دولارات الولايات المتحدة) |
|---|---|---|---|
| ١ | شؤون الموظفين<br>(باستثناء الاستحقاقات)<br>إدارة الوظائف<br>هيكل نظام الحسابات | شباط/فبراير ١٩٩٦ | |
| ٢ | استحقاقات الموظفين | شباط/فبراير ١٩٩٦ | ٢,٥ |
| ٣ أ | دفتر الأستاذ العام<br>توزيع الأموال<br>الشراء<br>حسابات الدفع | ١٩٩٦ - ١٩٩٨ | ٣,٠ |
| ٣ ب | جدول المرتبات | ١٩٩٦ - ١٩٩٧ | ٠,٥ |

أنشطة دعم وإعداد البرامج

٣٤ - كما هو مذكور في الفقرتين ٢١ و ١٥٨، تشكل أنشطة دعم وإعداد البرامج العنصر الرئيسي الثاني في هيكل اعتمادات ميزانية فترة السنتين الممولة من الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي تشمل: (أ) أنشطة إعداد البرامج؛ (ب) الدعم المقدم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ (ج) دعم تنفيذ المشاريع/البرامج، وهو يشمل خدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية، ومكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات، ومتطوعي الأمم المتحدة ودعم التنفيذ الوطني؛ ودعم البرامج (مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي الدولي وفي إطار الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٥ - وفيما يتعلق بإعادة التنظيم المقترحة لأنشطة دعم وإعداد البرامج، تلاحظ اللجنة من الجدول السادس - ٧ أن مدير البرنامج يقترح إجراء تغييرات في ملاك الموظفين، تنتج عنها زيادات في عدد الموظفين في مكتب تقرير التنمية البشرية (وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، وفي مكتب الدراسات الإنمائية (وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة)، وفي مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة (٤ وظائف من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة)؛ وإجراء تخفيضات في مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات (٣ وظائف من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة) وفي مكتب متطوعي الأمم المتحدة (٤ وظائف من الفئة الفنية و ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة).

٣٦ - وفي إطار أنشطة إعداد البرامج، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦٢ ومن الجدول السادس - ٧ والجدول ٣ في المرفق الثاني للوثيقة DP/1995/51 أن مدير البرنامج يقترح تقديرات قيمتها ٢ ٧٧٦ ٦٠٠ دولار لمكتب تقرير التنمية البشرية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويغطي هذا المبلغ وظيفة إضافية لخبير أقدم للإحصاءات ولوظيفة من فئة الخدمات العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٠ من الوثيقة DP/1995/34 أنه جرى تعيين خبير أقدم للإحصاءات متفرغ. وقد أبلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأن تقديرات نفقات عام ١٩٩٥ لتقرير التنمية البشرية تبلغ ٣,١ مليون دولار مقرر دفعها من جميع الموارد، بما في ذلك ١,٣ مليون دولار من ميزانية فترة السنتين. وترى اللجنة، أنه ينبغي اتخاذ خطوات لضمان القيام بنشر تقرير التنمية البشرية والترويج له بطريقة فعالة من حيث التكلفة، مع وضع الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاعتبار دائما.

٣٧ - وفيما يتعلق باقتراح مدير البرنامج نقل وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الى مكتب الدراسات الإنمائية، كما هو مذكور في الفقرة ٩ أعلاه، تعتقد اللجنة أنه يمكن لمكتب السياسات ودعم البرامج ومكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي الاضطلاع ببرنامج العمل المقترح لهذه الوحدة، وهي بالتالي لا ترى أي مبرر لهذه الوظائف.

٣٨ - وكما هو مذكور في الفقرة ١٦٥، يقترح مدير البرنامج إدراج مبلغ ١٠٠ ٤٤٧ ٢ دولار لتغطية تكاليف مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، تحت بند الاعتمادات المعنون "دعم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة" (انظر الجدول ٣ في المرفق الثاني). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا المكتب بدأ عمله في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على الرغم من أنه لم يؤذن برصد اعتمادات من الميزانية لهذا المكتب في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. أما بالنسبة الى فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، فيقترح مدير البرنامج أن ينقل الى مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، علاوة على الوظيفتين من الفئة الفنية (واحدة من الرتبة مد - ٢ وأخرى من الرتبة ف - ٥) اللتين وافق عليهما مجلس إدارة البرنامج الإنساني، أربع وظائف جديدة من الفئة الفنية (واحدة برتبة مد - ٢، وواحدة برتبة مد - ١، وواحدة برتبة ف - ٥، وواحدة برتبة ف - ٣) وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة. وترى اللجنة، آخذة في الحسبان الفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، أنه ينبغي تمويل الأنشطة الجديدة لمكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة التي أناطها الأمين العام بمدير البرنامج، من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي ألا تكون هناك حاجة الى طلب تمويل وظائف إضافية لهذه المناصب، من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبانتظار توضيح من الجمعية العامة بشأن دور كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبشأن مصادر التمويل، توصي اللجنة بأن يتم إرجاء الموافقة على جميع وظائف مكتب الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، باستثناء تلك التي سبق للمجلس التنفيذي أن وافق عليهـــا لبرنامـــج المعونة الإنسانية في الفقرة ١١ من المقرر ٣٥/٩٣، (وظيفة برتبة مد - ٢ ووظيفة برتبة ف - ٥).

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣ في المرفق الثاني أن المدير يقترح في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ مبلغا قدره ٥٠٠ ٣٥٣ ١٣ دولار لأنشطة إعداد البرامج في الميدان. وترى اللجنة أنه ينبغي للوثيقة أن توفر معلومات بشأن الاستعمال المقترح لهذه الموارد. وتذكر اللجنة بأن برنامج خبراء الاقتصاد كان العنصر الوحيد من انشطة إعداد البرامج المضطلع به في الميدان (DP/1993/45، الفقرة ٢٠٨) وبأن مدير البرنامج خطط لتوسيع العنصر الميداني من أنشطة إعداد البرامج بحيث يشمل شبكات من الموظفين الوطنيين في مجال التنمية المستدامة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/1993/46، الفقرة ٤٦). وأبلغت اللجنة، بناء على طلبها، بأن ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ستغطي تكلفة ٢٧ وظيفة لخبراء اقتصاديين (٤٠٠ ٣٢١ ٩ دولار)، و ٤١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين في مجال التنمية المستدامة و ٢٢ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين لأنشطة تتعلق بنقص المناعة البشرية/الإيدز. وتوصي اللجنة بأن يقدم مدير البرنامج استعراضا شاملا لبرنامج أنشطة إعداد البرامج منذ إنشائـــه. وينبغـــي أن تضمن المعلومات المتصلة بهذا الاستعراض في تقديرات الميزانية المقبلة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٤٠ - في الفقرة ١٦٧ والجدول ٣ في المرفق الثاني، وكجزء من عنصر دعم تنفيذ المشاريع/البرامج في ميزانية فترة السنتين، يقترح مدير البرنامج موارد في مستوى ٤٠٠ ٢٢٣ ٧ دولار لخدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتذكر اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدخل مفهوم خدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية في تقريره بشأن الميزانية DP/1989/55، الفقرات ١٢٨ - ١٤٥، بغية وضع الموارد البشرية المتخصصة تحت تصرف الممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شكل خدمات استشارية محلية قصيرة الأجل. وقد اعتبرت هذه الخبرة أساسية لمساعدة الممثلين المقيمين في اتخاذ قرارات برنامجية تستند الى دراية أفضل (DP/1993/45، الفقرة ٢٤٣). إلا أن اللجنة تذكر بأن مجلس مراجعي الحسابات[٣] يرى أن أموال خدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية تغطي تقريبا تنفيذ أي نشاط متصل بالمعونة الإنمائية بشكل عام وأنه غالبا ما يتم استعمالها طبقا لما يراه الممثل المقيم مناسبا.

٤١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير مدير البرنامج DP/1995/51 لا يوفر معلومات بشأن حالة تنفيذ برنامج خدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وقد طلبت اللجنة لكنها لم تتلق معلومات بشأن عدد العقود، ومتوسط تكاليف العقود والمواقع وهوية المقاولين، نظرا لعدم توافر الإحصاءات في المقر. وفي هذا الخصوص، توصي اللجنة بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا تقييميا عن طريق اللجنة، الى المجلس التنفيذي بشأن برنامج خدمات الدعم الإنمائي للمكاتب الميدانية، بغية تحديد مدى تحقيق هذه المبادرة لأهدافها المرجوة. وستستعرض اللجنة ذلك التقرير في سياق مقترح ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي سيعده مدير البرنامج.

٤٢ - وفيما يتعلق بالدعم الإداري الذي يقدمه المقر للتنفيذ الوطني، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ١٧٩-١٨١ ومن الجدولين ٣ و ٤ (ب) في المرفق الثاني أن مدير البرنامج يقترح مبلغا قدره ٣٠٠ ٨٣٢ ٣ دولار لدعم التكلفة الإدارية للمقر المتأتية عن قسم مراجعة حسابات التنفيذ الوطني التابع لشعبة مراجعة الحسابات واستعراض الإدارة وقسم الحسابات التابع لشعبة المالية. وتشرح الفقرة ١٧٩ ازدياد حجم هذه التكلفة البالغة ٠٠٠ ٤٠٠ دولار (انظر الجدول ٣ في المرفق الثاني) بأنه ناتج عن زيادات في تكلفة الخدمات التي توفرها شركتا برايس ووترهاوس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وكوبرز آند لايبراند في منطقة افريقيا.

مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات

٤٣ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦٩ أن مدير البرنامج يعتقد أنه ينبغي لمعظم أنشطة هذا المكتب أن تبلغ القدرة على التمويل الذاتي تدريجيا وأنه ينبغي لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تمول قدرا صغيرا من الموارد البشرية الأساسية. ونتيجة لذلك، يقترح مدير البرنامج في الفقرة ١٧٢ خفض عدد الوظائف الفنية الممولة من الميزانية من سبع الى أربع وعدد وظائف الخدمات العامة الممولة من

الميزانية من ثمان الى خمس. ولا اعتراض لدى اللجنة على هذا الاقتراح. وتلاحظ اللجنة أيضا أن مدير البرنامج يستعرض حاليا أنشطة المكتب بالتشاور مع المراجعين الخارجيين للحسابات وأنه سيقدم تقريرا بشأن خدمات الشراء التي يقدمها المكتب الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية الأولى لعام ١٩٩٦. وفي ظل هذه الظروف، لا يجب النظر في إعادة التصنيف المقترحة للمكتب إلا بعد انتهاء المدير العام من إجراء الاستعراض الشامل لحجم أنشطة المكتب وطبيعتها.

متطوعو الأمم المتحدة

٤٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٧٨ والجدول ٣ في المرفق الثاني أن مدير البرنامج يقترح مبلغا قدره ٥٠٠ ٧٦٩ ٣٢ دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لميزانية متطوعي الأمم المتحدة. وكما هو مذكور في الفقرة ١٧٤، تفترض تقديرات ميزانية مكتب متطوعي الأمم المتحدة أن يتم نقل مقر المكتب من جنيف إلى بون في تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي الجدول ٢ في المرفق الثاني، تبلغ الإيرادات المقدرة من مصادر خارجة عن الميزانية ٧٠٠ ٩٩٩ ٢ دولار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتشمل المقترحات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ إلغاء أربع وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف أخرى من فئة الخدمات العامة في الميزانية الأساسية لمتطوعي الأمم المتحدة. وقد أبلغت اللجنة بأن إعادة التصنيف المقترحة المذكورة في الفقرة ٢٣ أعلاه تتعلق بوظيفة رئيس المالية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ (انظر الجدول السادس - ٧). وتوصي اللجنة، على أساس المعلومات المتاحة، بقبول إعادة التصنيف المقترحة هذه. ويفترض مقترح الميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ أن نقل مقر مكتب متطوعي الأمم المتحدة من جنيف إلى بون سيتم في تموز/يوليه ١٩٩٦. وتلاحظ اللجنة من القسم الثاني - جيم من الجدول ٣ في المرفق الثاني تخفيضا لحجم الميزانية قدره ٧٠٠ ٢١٦ ١ دولار، يعكس التغييرات التي طرأت على عنصر الموظفين في الميزانية دون أن يظهر أي تخفيض لحجم العناصر الأخرى للميزانية، كما كان متوقعا عقب نقل مقر المتطوعين إلى بون.

٤٥ - وقدمت الى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، نفقات المتطوعين لعام ١٩٩٤. وبلغ مجموع نفقات البرامج لعام ١٩٩٤، ٥١,٢ مليون دولار، منها ١٣,٩ مليون دولار نفقات إدارية في مقر مكتب المتطوعين و ١,٨ مليون دولار نفقات إدارية في الميدان (٦٠ موظف برامج في الميدان تابعون لمكتب المتطوعين، وغيرهم من موظفي الدعم). وكما هو مذكور في الفقرة ١٤ أعلاه، تعتقد اللجنة أنه ينبغي اتخاذ خطوات لاحتواء كل من العناصر الأساسية وغير الأساسية للميزانية الإدارية لمتطوعي الأمم المتحدة.

تمويل حالات إنهاء الخدمة والتدابير الانتقالية

٤٦ - كما هو مذكور في الفقرة ١٥٢، يقترح مدير البرنامج مبلغا قدره ١٤ مليون دولار لتغطية تكلفة حالات إنهاء الخدمة المتفق عليها والتي لا يمكن تنفيذها من خلال التناقص الطبيعي لعدد الموظفين، ودورانهم ونقلهم وتجميد التوظيف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا التقدير يستند إلى إنهاء خدمة ما يقدر بـ ٧٠ موظفا دوليا من الفئة الفنية، و ٥٥ موظفا من فئة الخدمات العامة في المقر و ٢٥٠ موظفا

من فئة الخدمات العامة في المكاتب القطرية. ويقترح مدير البرنامج تحميل الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق إعادة تجديد الاحتياطي "الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٣ لاستيعاب حالات إنهاء الخدمة المتصلة بتنفيذ تخفيضات الميزانية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥".

٤٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بأن التكلفة الفعلية لحالات إنهاء الخدمة المتفق عليها بلغت في تاريخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ٤٢١ ٨٤٢ ٦ دولارا تتصل بـ ٣٨ موظفا دوليا فنيا (٥٨١ ٤٨٤ ٥ دولار) و ١٥ موظفا من فئة الخدمات العامة (٨٤٠ ٣٥٧ ١ دولارا).

٤٨ - وكما هو مذكور في الفقرة ٥٢ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين[٤]، خلال نظر المجلس في المعاملات المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، لاحظ المجلس التزاما كبيرا قدره ٠٠٠ ٣٥٩ ٦ دولار، تم تسجيله بصفته التزاما غير مصفى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وهو يتصل بتكاليف إنهاء الخدمة المحمولة على الاعتمادات التي وافق عليها مجلس الادارة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، بغية إنهاء خدمة الموظفين الذين لم يوافقوا رسميا على إنهاء خدمتهم اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٤٩ - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن مجلس مراجعي الحسابات اعتبر في الفقرة ٥٣ من تقريره[٤]، أنه من الأنسب كشف المخصصات المرصودة لحالات إنهاء خدمة الموظفين المقترحة، والتي أدرجت في ميزانية الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، وذلك عن طريق إنشاء احتياطي لحالات إنهاء الخدمة المتفق عليها، عوضا عن حمل التزامات على موارد الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ لأن حالات إنهاء الخدمة المعنية لم تكن قد تمت الموافقة رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وتذكّر اللجنة أيضا بأن الهدف في عرض الميزانية، برأي المجلس، هو الكشف بالكامل عن أثر ذلك على فائض الإيرادات بالنسبة الى الإنفاق لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ولفت الانتباه إلى الغرض المحدد لهذا الاحتياطي.

٥٠ - إلا أن اللجنة الاستشارية ترى أن الحالة فيما يتعلق بحالات إنهاء الخدمة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ مختلفة عن المعالجة المحاسبية التي أوصى بها المجلس. فشغل المجلس الشاغل كان الحصول على كشف صحيح للنفقات المتكبدة أو الملتزم بها فعلا عن الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، طبقا للقواعد المالية، في الفترة المعنية. وترى اللجنة أن جميع تكاليف حالات إنهاء الخدمة خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ هي عبارة عن نفقات ميزانية فترة السنتين لتلك الفترة وأنه تبعا لذلك ينبغي توزيعها والمساءلة عنها بصفتها هذه. لذا فاللجنة لا توافق على اقتراح مدير البرنامج بتجديد موارد "الاحتياطي المخصص لحالات إنهاء الخدمة المدرجة في الميزانية". وتوصي اللجنة باعادة أي رصيد يتبقى من هذا الاحتياطي المخصص لحالات إنهاء الخدمة المتفق عليها، إلى الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لدى إقفال الحسابات للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٥١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ١٥٣-١٥٦ أن مدير البرنامج يقترح استعمال ٨,٤ ملايين دولار لتغطية النفقات الادارية المتصلة بالتغييرات التنظيمية في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويشار إلى هذه التغييرات بصفتها "تدابير انتقالية" وهي تتطلب: (أ) مبلغا اضافيا قدره ٥ ملايين دولار لتغطية حالات إضافية لنقل الموظفين أو انهاء خدمتهم؛ (ب) مبلغ ١,٤ مليون دولار لخدمات شؤون الموظفين ستقدمها "وحدة خاصة للتحول الوظيفي"؛ (ج) تكاليف اعداد النظم وقدرها ٢ مليون دولار (انظر أيضا الفقرة ٣٣ أعلاه). وترى اللجنة، أنه ثمة تكاليف ادارية ينوي برنامج الأمم المتحدة الانمائي تحملها في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وكان من المفروض إدراجها في الميزانية وكشفها بالتفصيل في الوثيقة، كجزء من المبالغ المدرجة في الميزانية للوحدات التنظيمية في الميزانية الأساسية. لذا فاللجنة لا توافق على مقترح مدير البرنامج بتجديد موارد "احتياطي التدابير المؤقتة". وتوصي اللجنة بأن تتم اعادة أي رصيد باق لم يستخدم من هذا الاحتياطي إلى الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لدى إقفال الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٥٢ - أما الأثر المترتب على توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ٥٠ و ٥١ أعلاه، فهو التالي: ينبغي تغطية مجموع النفقات المسقطة البالغة ٢٢,٤ مليون دولار (١٤ مليون دولار لحالات انهاء الخدمة و ٨,٤ ملايين دولار للتدابير الانتقالية) تحت بند التكاليف العامة للموظفين والوفورات في أداء ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وأبلغت اللجنة بأنه "تاريخيا، راوحت نسبة النفقات الفعلية بين ٩٥ و ٩٦ في المائة من المخصصات الموافق عليها". وفي حال تعذر ذلك، يطلب الى الادارة تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن طريق اللجنة يتضمن مقترحات للتصدي لأي عجز في هذا الصدد. وينبغي أيضا إتاحة معلومات بشأن مستويات المبالغ المدفوعة مع بيان كل وظيفة ورتبة وتقديم شرح للأساس المعتمد في دفع هذه المبالغ.

## رابعا - ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لموارد الصناديق الاستئمانية

٥٣ - فيما يتعلق بالميزانيات الادارية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣ في المرفق الثاني أن مدير البرنامج يقترح مبلغا قدره ٥٠٠ ٦٤٩ ٢٢ دولار، مما يعكس خفضا لحجم هذه الميزانية يبلغ ٩٠٠ ٠١٠ ٣ دولار.

٥٤ - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٦٠ و ١٨٥ أن التقديرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تأخذ في الحسبان اعادة تنظيم الصندوق التي بدأت في عام

١٩٩٤، مما أدى إلى خفض حجم الصندوق بقيمة ٢٠٠ ٢٣٠ ٢ دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٩٣ أن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف سيجري تخفيضا في مستويات ملاك الموظفين لديه بشكل عام. إلا أن اللجنة تلاحظ من الجدول ٣ في المرفق الثاني أنه لم يقترح اجراء أي تخفيض في حجم هذا المكتب في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وعلى نحو ما تم ذكره في الفقرة ١٩٦، استمر صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية في العمل على أساس مساهمة متواضعة من مانح واحد. وتوصي اللجنة بأن يبقي مجلس مراجعي الحسابات عمليات هذا الصندوق قيد الاستعراض.

## الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦ (A/50/6/Rev.1)، المجلد الأول، الباب ٧ ألف.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٣٠ (A/49/30).

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٥ ألف (A/47/5/Add.1).

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٥ ألف (A/49/5/Add.1)، الفصل الثاني.

مرفق

١٩٩٤ - ١٩٩٧

## إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدرة بحسب مصدر الأموال

ملايين دولارات الولايات المتحدة

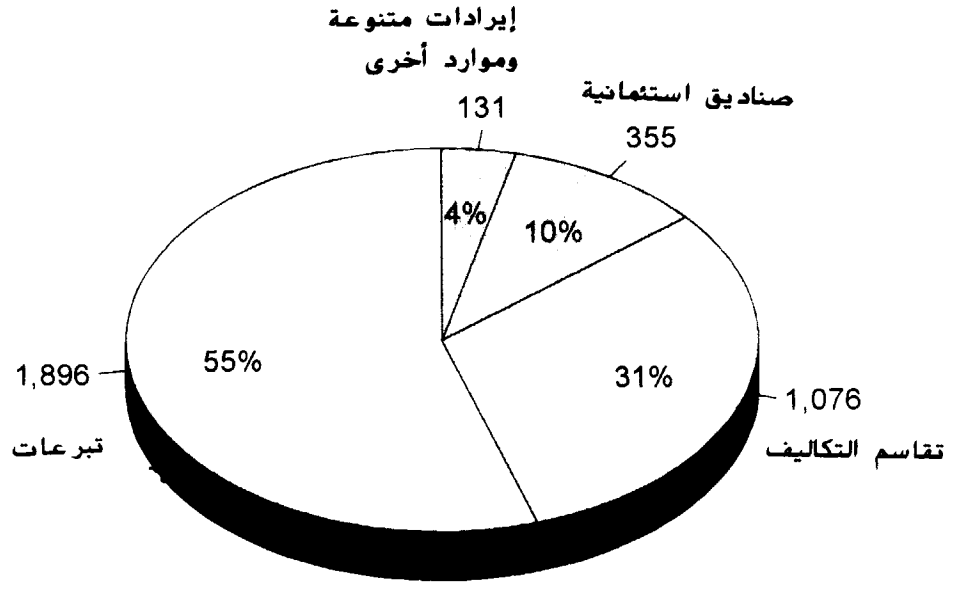


إيرادات الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥: ٤٥٧ ٣ ملايين دولار

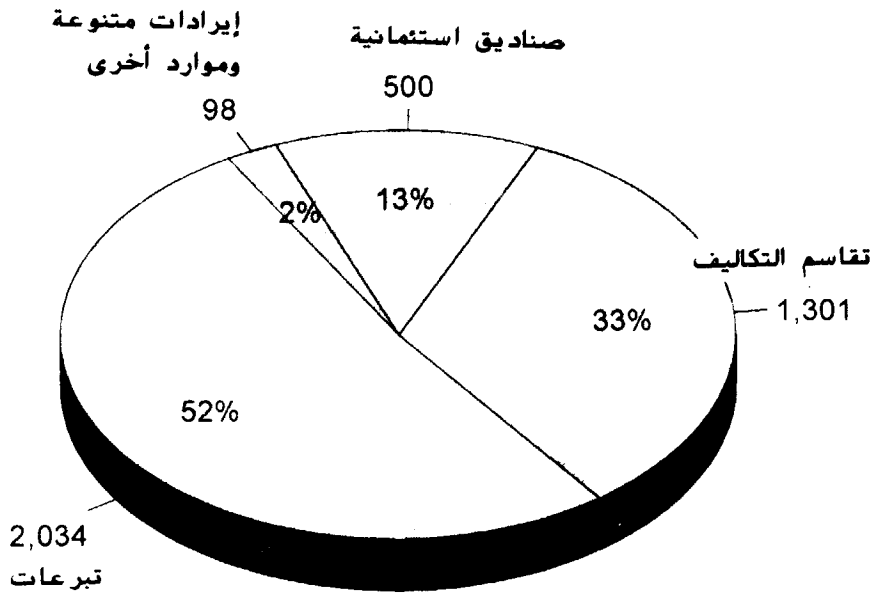


إيرادات الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧: ٩٣٣ ٣ مليون دولار

DP/1995/51: التقديرات المنقحة لميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، تقديرات ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧